الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الرسالة	٧
مقدمة القسم الأول	١٠
الباب الأول : الأساس التاريخى لفكرة الانحراف التشريعى	٣٢
الفصل الأول : نظرية التعسف فى استعمال الحق	
المبحث الأول : طبيعة التعسف أو الانحراف بالحق	٤١
المبحث الثانى: فكرة التفرقة بين التعسف بالحق والانحراف به	٥٩
الفصل الثانى : الانحراف فى استعمال السلطة الادارية	٧٥
مقدمة	
المبحث الأول : الرقابة القضائية على عناصر القرار الادارى	٨١
المبحث الثانى : الرقابة القضائية على السبب فى القرار الادارى	٨٧
الفرع الأول : ظهور فكرة السبب فى القضاء الادارى	٨٧
الفرع الثانى : نشأة الرقابة على الوقائع وتطورها	٩٣
الفرع الثالث : مظاهر الرقابة على الوقائع	٩٦
المطلب الأول : الرقابة على الوجود المادى للوقائع	٩٦
المطلب الثانى : الرقابة على التكييف القانونى للوقائع	١٠٢

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : الرقابة على تقدير أهمية الوقائع	١٠٨
الفصل الثالث : الرقابة القضائية على الانحراف بالسلطة	١٢١
المبحث الأول : تعريف عيب الانحراف وحالاته	١٢٤
المبحث الثانى : طبيعة عيب الانحراف وركن الغرض فى القرار الادارى	١٣٧
المبحث الثالث : الانحراف والملائمة فى القرار الادارى	١٥١
المبحث الرابع : الانحراف وفكرة الاختصاص	١٥٩
المبحث الخامس : اثبات الانحراف وسلطة القاضى الادارى	١٦٦
الباب الثانى : الانحراف بالسلطة التشريعية	١٧٧
الفصل الأول : نظرية الانحراف التشريعى عند دكتور السنهورى	١٨٠
المبحث الأول : السلطة التقديرية للمشرع فى أركان القانون	١٨٠
الفرع الأول : طبيعة القانون	١٨١
الفرع الثانى : ركن الاختصاص	١٨٧
الفرع الثالث : ركن الشكل	١٩٠
الفرع الرابع : ركن المحل	١٩٥
الفرع الخامس : ركن السبب	٢٠١
المبحث الثانى : حالات الانحراف التشريعى لدى دكتور السنهورى	٢٠٩
الفرع الأول : حالات الانحراف التشريعى	٢٠٩
الفرع الثانى : رأينا الخاص فى فكرة الانحراف لدى دكتور السنهورى	٢٣١

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى : تقدير نظرية دكتور السنهورى	٢٥٠
المبحث الأول : الانتقادات الموجهة للنظرية من الفقه	٢٥٠
المبحث الثانى : رأى الدكتور أحمد كمال ابوالمجد	٢٧٤
الفصل الثالث : رأينا الخاص حول فكرة الانحراف التشريعى	٢٩٩
المبحث الأول : الأسس الفنية لنظرية الانحراف بالتشريع	٣٠٠
الفـــرع الأول : مدى السلطة التقديرية للمشرع على عناصر القانون	٣٠٠
الفرع الثانى : الغاية من القانون وأثرها على طبيعته	٣٠٢
الفرع الثالث : فكرة الصالح العام فى نطاق الرقابة على الانحراف بالتشريع	٣٠٩
المبحث الثانى : الأسس الواقعية لفكرة الانحراف التشريعى	٣٢٢
الفـــرع الأول : تكوين السلطة التشريعية	٣٢٢
الفرع الثانى : النظام الحزبى وأثره على عمل البرلمان	٣٣٢
الفرع الثالث : دور اللجان البرلمانية فى السيطرة على مشروعات القوانين	٣٤٠
الفرع الرابـــع : السلطة التنفيذية وتدخلها فى عمل البرلمان	٣٤٣
المبحث الثالث : العوامل غير التشريعية التى تؤيد قيام الانحراف التشريعى	٣٥٢
المبحث الرابـــع : اثبات عيب الانحراف التشريعى	٣٦٢

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث : الانحراف التشريعى	
وأثره على طبيعة عمل القاضى الدستورى	٣٦٩
الفصل الأول : دور القاضى فى تطبيق القانون	٣٧١
المبحث الأول : القضاء ومصادر القانون غير التشريع	٣٧٦
المبحث الثانى : دور القاضى فى تفسير وتطبيق التشريع	٣٨٦
الفرع الأول : سلطة القاضى فى تفسير التشريع	٣٨٧
الفرع الثانى : دور القاضى فى التكييف	٣٩٦
الفرع الثالث : الرأى فى سلطة القاضى فى تطبيق القانون	٤٠٠
الفصل الثانى : القاضى الدستورى وتطبيق الدستور	٤١٩
المبحث الأول : المبادئ الدستورية العليا وأثرها على تطبيق الدستور	٤٢١
الفرع الأول : ماهية هذه المبادئ ومدى الزامها	٤٢١
الفرع الثانى : المبادئ الدستورية وسلطة القاضى فى التفسير	٤٣٤
الفرع الثالث : أمثلة تطبيقية لاثر هذه المبادئ فى تطبيق الدستور	٤٤٠
المبحث الثانى : سلطة التفسير والخروج عن مدلول النصوص الدستورية	٤٤٦
الفرع الأول : أمثلة من القضاء الدستورى فى مصر	٤٤٨
المطلب الأول : القوانين المانعة من التقاضى	٤٤٨
المطلب الثانى : المفهوم الخاطئ لمدلول الجهة القضائية	٤٥٧

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى : أمثلة من القضاء الدستورى الامريكى	٤٨١
المطلب الأول : المحكمة العليا وشرط مراعاة الوسائل القانونية السليمة	٤٨٣
المطلب الثانى : المحكمة العليا وشرط المساواة فى الحماية القانونية	٤٨٧
المطلب الثالث : المحكمة العليا ونظرية الضرورة	٤٩١
المطلب الرابع : المحكمة العليا وحرية التعبير	٤٩٨
الفرع الثالث : القاضى الدستورى ورقابة التكييف فى الدعوى الدستورية	٥٠١
الفصل الثالث : الانحراف التشريعى وحدود رقابة القاضى الدستورى	٥٠٩
المبحث الأول : مبدأ الفصل بين السلطات والانحراف التشريعى	٥١٠
المبحث الثانى : الانحراف التشريعى وضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين	٥٢٠
القسم الثانى	
الانحراف التشريعى	
وانكانيات الرقابة الدستورية عليه فى مصر	٥٤٤
مقدمة القسم	٥٤٧
الباب الأول : الانحراف التشريعى ودستور ١٩٢٣	٥٥١
القصل الأول : السلطة التشريعية فى الواقع العملى لدستور ١٩٢٣	٥٥٤

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : القوى المؤثرة فى قيام السلطة التشريعية ومباشرتها لنشاطها	٥٥٥
الفرع الأول : هيئة الناخبين	٥٥٥
الفرع الثانى : الاحزاب السياسية	٥٦٦
الفرع الثالث : الملك ودوره فى الحياة السياسية	٥٧٣
الفرع الرابع : دور الانجليز فى الحياة السياسية	٥٨٨
المبحث الثانى : العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية	٥٩٣
الفصل الثانى : السلطة التشريعية للانحراف التشريعى	٥٩٩
الباب الثانى : الانحراف التشريعى ودساتير الثورة	٦١٥
الفصل الأول : دساتير الثورة والعلاقة بين السلطات العامة	٦١٦
المبحث الأول : دساتير الثورة وتنظيم السلطات نظريا	٦١٦
الفرع الأول : دستور ١٩٥٦ وتنظيم العلاقة بين السلطات	٦١٨
الفرع الثانى : دستور ١٩٦٤ وتنظيم العلاقة بين السلطات	٦٢٤
المبحث الثانى : الواقع العملى للعلاقة بين السلطات	٦٢٩
الفرع الأول : الطابع الخاص بالثورة وأثره على الواقع السياسى	٦٣١
المطلب الأول : شخصية الزعيم وأثرها على الواقع السياسى	٦٣١

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : غياب التنظيمات السياسية الفعالة	٦٤٠
الفرع الثالث : سيادة مفاهيم سياسية وقانونية خاطئة	٦٥٠
المطلب الأول : الممارسة الخاطئة لاسلوب الاستفتاء الشعبى	٦٥٠
المطلب الثانى : المفاهيم الثورية وفاعلية البرلمان	٦٥٨
المطلب الثالث : المفاهمي الثورية لسيادة القانون	٦٦٢
الفصل الثانى : الانحراف التشريعى فى ظل دساتير الثورة	٦٦٩
المبحث الأول : الواقع العملى لدور السلطة التشريعية	٦٦٩
المبحث الثانى : التشريعات المخالفة لدساتير الثورة	٦٧٦
الباب الثالث : الانحراف التشريعى ودستور ١٩٧١	٧٢٢
الفصل الأول : الملامح الرئيسية للعلاقة بين المؤسسات الدستورية	٧٢٣
المبحث الأول : عدم التوازن بين سلطات رئيس الجمهورية ومسئوليته السياسية	٧٢٨
الفرع الأول : المادة ٧٤ والسلطات الواسعة لرئيس الجمهورية	٧٣١
الفرع الثانى : الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الثورة	٧٤٦
الفرع الثالث : رئيس الجمهورية والاستفتاء الشعبى	٧٥١

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المبحث الثانى : دستور ١٩٧١ والأحزاب السياسية	٧٦٤
المبحث الثالث : السلطة التشريعية ودستور ١٩٧١	٧٧٦
الفصل الثانى : الحالات التى تثير فكرة الانحراف	٧٩٣
المبحث الأول : المادة الثانية من القانون ١٤ لسنة ١٩٧٧	٧٩٤
المبحث الثانى : المادة الرابعة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨	٨٠٨
المبحث الثالث : قوانين المحاماة	٨٢٦
المبحث الرابع : المشروع الأول للقرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١	٨٤٢
المبحث الخامس : القانون ٧٧ لسنة ٧٠ والقانون ١٦٣ لسنة ١٩٨١	٨٥٢
المبحث السادس : القانون ٥٠ لسنة ٨٢ والقانون ٩٩ لسنة ٨٣	٨٥٥
المبحث السابع : القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣	٨٦٥
الفصل الثالث : الرقابة على الانحراف التشريعى فى ظل دستور ١٩٧١	٨٨٣
المبحث الأول : اتجاهات القضاء الدستورى	٨٨٥
المبحث الثانى : الانحراف التشريعى بين الرقابة القضائية والمعالجة السياسية	٩٢٨
خاتمة : نحو حياة ديمقراطية سليمة	٩٣٣
المراجع	٩٣٩
ملحق خاص: مقال د. السنهورى عن الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية	٩٥٥
الفهرس	١٠٦٣

Scanned by CamScanner